



كويتي عراقي
داد كاي بالاي نيكلهحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٥٠ / التماثلية / ٢٠١٢

تفصلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت الصعودي وعضوية كل من السادة القضاة فزوق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب القزويني وعبود صالح التميمي وميخائيل شمسون أسس كوراميس وحسين أبو الحسن المائولون بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الميزان - المدعي عليها -

- ١- مدير عام دائرة تسجيل الشركات - مسجل الشركات إضافة لوظيفته
 - ٢- وزير التجارة / إضافة لوظيفته
- المدعى عليه - المدعي -
- المحكمة / إضافة لوظيفته - ومجلسه للمدعي عيسى حسن فاضل الساملي .

الادعاء

ادعى المدعي (المميز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري ان موكله سبق وان أرسل المدعي عليه الأول قرارات مجلس إدارة الشركة لغرض الاطلاع عليها وتصديقها وإعلانها للشركة والموزعة في (الجلسة الثانية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٩ / الجلسة الثانية بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢١ / الجلسة الأولى بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٢ / الجلسة الثانية بتاريخ ٢٠١١/٤/١٤ / الجلسة الثالثة بتاريخ ٢٠١١/٥/٢١ / الجلسة السادسة بتاريخ ٢٠١١/٩/١٠ / الجلسة السابعة بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٤ / الجلسة الثامنة بتاريخ ٢٠١١/١١/١ / الجلسة التاسعة بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٠ / الجلسة العاشرة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٨ / الجلسة العادية عشر بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٢ / الجلسة الأولى بتاريخ ٢٠١٢/١/١٢ / الجلسة الثانية بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢ / الجلسة الثالثة بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ / الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٠١٢/١/١٢) لتتخذها والعمل بها وفقاً للقانون ، الا انه لم يعيد القرارات المذكورة ولا زالت مودعة لديه ولم تصديقها ولم يبلغه بأي اعتراض أو مخالفة بشأنها رغم كونها مطابقة للقانون سنياً وموضوعاً وقد تم مطابقة المدعي عليه الأول والثاني عدة مرات طلباً اعادة القرارات بعد تصديقها الا انهما لم يستجيبا لطلبه وان القرارات لا زالت مودعة لدى المدعي عليه الأول وغير

كويتي
داد كاي بالاي ليتينيدي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٥٠/اتحادية/تميز/٢٠١٢

مصالح عليها وانه بعلاجه إتيها وطلبها من الجهات التي لها علاقة بنشاط الشركة كون بعضها
يسمى حقوق بعض المساعدين من القطاع العام والخاص ، نظّم المدعي لدى المدعي عليه الثاني
(وزير التجارة) إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٠ ولم يتم الرد على الاستكتم رغم مضي
المدة القانونية . أقام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١٢/٥/٦ طلباً بإلزام المدعي
عليهما الأول والثاني إضافة لوظيفتهما بتصديق قرارات مجلس إدارة الشركة فعلياً لنص البند
(ثلاثاً) من المادة (١١٦) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل . ونتيجة المرافعة
الجزئية نظّمت فرت محلسة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٢ وبعدد الاستشارة
(١٧٠/ب/٢٠١٢) الحكم بإلزام المدعي عليه الأول بتصديق المحاضر المؤرخة (٢٠٠٩/١٢/١٩)
و (٢٠١٠/٣/٢١ و ٢٠١١/٢/٢٠ و ٢٠١١/٤/١٤ باستثناء القرار الثاني الخاص بتطبيق المادة
(١١٩) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ و ٢٠١١/٥/٢١ و ٢٠١١/١٠/١٠ باستثناء
لتطبيق المادة (١١٩) المنكورة ألفاً و ٢٠١١/١١/١ و ٢٠١١/١١/٢٠ و ٢٠١١/١٢/٨
و ٢٠١١/١٢/٢٢ و ٢٠١٢/١/١٧ و ٢٠١٢/٢/٢٠ باستثناء الفقرة (خامساً) منه الخاصة بالقضاء
تطبيق المادة (١١٥) من قانون الشركات النافذ و ٢٠١٢/٣/٥ و ٢٠١٢/٤/١٢ ورد طلب المدعي
في تصديق المحاضر المؤرخ في ٢٠١١/٦/٢٤ . طعن وكيل المدعي في البند (١١٦) من المادة (١١٦)
لوظيفتهما بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٩/٦
طلباً نقضه لأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التصديق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان
الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية لرد قبوله شكلاً . ولدى النظر في
الحكم المميز وجد ان المدعي المدير المفوض لشركة العشار اتفق الركب والمضلع إضافة
لوظيفته (المدعي) أقام الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري طلباً لإلزام المدعي عليهما إضافة
لوظيفتهما (العميزان) بتصديق قرارات مجلس إدارة الشركة فعلياً لنص المادة (١١٦)
بند (ثلاثاً) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل وان المحكمة

كوت ماري عراقي
داد كاي بالاي نيئيحيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٥٠/الحادية/٢٠١٢

أصدرت حكمها المميز القاضي بإلزام المدعي عليه الأول (مستبر عام دائرة تسجيل الشركات / مسجل الشركات / إشفاعة لوظيفته) بتسديد المحاضر المؤرخة (٢٠٠٩/١٢/٢٩) ، (٢٠١٠/٣/٢١) ، (٢٠١١/٢/٢٢) ، (٢٠١١/١/١١) باستثناء القرار الثاني الخاص بتطبيق المادة (١١٩) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ و (٢٠١١/٥/٢١) ، (٢٠١١/١٠/١٠) باستثناء تطبيق المادة (١١٩) المذكورة و(٢٠١١/١١/١) و(٢٠١١/١١/٢٠) و(٢٠١١/١٢/٨) و(٢٠١١/١٢/٢٢) و(٢٠١٢/١/١٣) و (٢٠١٢/٢/٢) باستثناء الفقرة (خامساً) منه الخاصة بإلقاء تطبيق المادة (١١٥) من قانون الشركات الثالث و (٢٠١٢/٣/٥) و (٢٠١٢/٤/١٢) وذلك لصحة وسلامة الإجراءات الشكلية والموضوعية . ورد طلب المدعي في تصديق المحضر المورخ لسي (٢٠١١/١٠/٢٤) لعدم استيفائه المتطلبات القانونية . تجد المحكمة الاتحادية العليا أن الحكم المميز لفي إلزام المدعي عليه الأول بإشفاعة لوظيفته بتسديد قسم من المحاضر موضوعة له وهي وذلك لسلامة الإجراءات الشكلية والموضوعية نون أن تبين المحكمة في حكمها المميز مانعة هذه الإجراءات الشكلية أو الموضوعية بالنسبة لكل محضر من المحاضر كما تضمن الحكم المصطلفة على محاضر أخرى باستثناء لقراءة من المحضر من التصديق نون بيان الأسباب للتصديق أو الاستثناء من التصديق . حيث كان على المحكمة تحييب حكمها في كل لقراءة من فقرات الحكم وهل أن هذه المحاضر والقرارات المنفذة فيها من قبل مجلس الإدارة كانت وفق أحكام مواد (القرع الثاني) من (القسم الثاني) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل وهل صدرت وفق التفصيلات وصلاحيات مجلس الإدارة الواردة في (القرع الثالث) من القانون المذكور لانجا وان يحمل المدعي عليهما قد بين بواقحة والسرد وجود تناقض في المحاضر وفي القرارات المنفذة بموجب هذه المحاضر وبالأخص المتعلقة المؤرخة في ٢٠١٢/٧/١ . كما وجدت المحكمة الاتحادية العليا أن المدعي في عريضة الدعوى طلب تصديق قرارات مجلس إدارة الشركة ومنها القرار المورخ ٢٠١٢/٤/١٢ وان هذا لم يكن من بين القرارات التي تلزم ملكها المدعي والمعلم إلى السيد وزير التجارة

كوتلاری عراق
داد کای بالای نیتکجادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٥٠/التحادیة/٢٠١٦

وان المحكمة بحكمها المميز قضت بإلزام المدعى عليه الأول بتصفيفه رغم عدم وقوع التظلم بشأنه في التظلم المقدم وكان على المحكمة سؤال وكيل المدعى عليه عما إذا كان قد تظلم بشأنه من عدم ذلك ومن ثم تصدر حكمها - وتجد المحكمة أن كل ما تقدمه الآن بصحة الحكم المميز لقرار نقض الحكم المميز وإعادة الدعوى إلى محكمتها للإسراع ما تقدم على أن يعلن رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٦/١٢/١٠ .

الرئيس
مهدمت المحمود

العضو
فاروق محمد الساسي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم أحمد باهان

العضو
محمد صائب الفيلسفي

العضو
عزود صلاح التميمي

العضو
ميخائيل شعلون أس كوريس

العضو
حسين أبو السن

ع.م. الخوافي